Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الاردني

سبل النهوض بواقع الريادة في المملكة

ورقة سياسات صادرة عن المُنتدى الاقتصادي الأردني

لجنة الدراسات
"ورقة سياسات رقم PP02/2021"

© حقوق الطبع والنشر 2021، لجنة دراسات المنتدى، الإدارة التنفيذية للمنتدى
ورئيس وأعضاء مجلس إدارة المنتدى، وأعضاء الهيئة العامة.

المقدمة:

تلعب ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا رئيسيًا في معظم الاقتصادات العالمية، وخاصة في البلدان النامية، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة غالبية الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم وهي تساهم في خلق فرص عمل وتحقيق التنمية الاقتصادية. وفقاً لبيانات مسح المنشآت الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر من 99.5 ٪ من إجمالي عدد المنشآت الإقتصادية في المملكة، وتشغل ما يقارب 60 ٪ من إجمالي عدد العاملين في المنشآت الإقتصادية الإجمالية، كما تستحوذ على ما يقارب نصف فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد الأردني.

كما تشير العديد من الدراسات إلى أن مساهمة هذه المشاريع في أغلب الدول النامية بلغت حوالي 30 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتميل لإستخدام مستوى تقني متوسط، وهذا لا يختلف بطبيعة الحال عن ما هو في الاردن، حيث أنه بالرغم من مساهمتها الكبيرة في التشغيل إلا أن نسبة مساهمتها في الإنتاج ما زالت متدنية، وبحاجة إلى مزيد من الدعم وتحسين بيئة عملها وتقوية سلاسل القيمة المضافة من خلال ربطها بشكل أكبر مع المنشآت الكبيرة.

وفقاً لمسح دائرة الإحصاءات العامة لتعداد المنشآت الاقتصادية للعام 2018 فإن عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في جميع محافظات المملكة بلغ 180،680 شركة عاملة، كما يشير مسح تعداد المنشآت الاقتصادية للعام 2018 أن مجموع الشركات التي توظف من 1 ـ 4 موظفين هو 150،338 من أصل 167،519 وبنسبة 90 ٪ من عدد المنشآت الاقتصادية العاملة، وكما هو مدرج ضمن الجدول رقم 1 أدناه، وهذا يؤكد على أهمية الشركات الريادية والشركات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الأردني ومساهمتها القيمة في دعم الاقتصاد والتوظيف وتقليل معدلات البطالة.

كما أشارة بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في تقريرها السنوي الصادر لعام 2019 أن عدد المنشآت الفاعلة والمشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي 54،806 منشآت في نهاية عام 2019 مرتفعة بمعدل 3.7 ٪ مقارنة بعام 2018، حيث شكلت المنشآت (الميكروية) التي توظف ما بين 1 ـ 4 عمال ما نسبته 71.1 ٪ من إجمالي عدد المنشآت الفعالة، أما المنشآت الصغيرة التي توظف 5 ـ 19 عاملا شكلت ما نسبته 19.7 ٪ في حين بلغت نسبة المنشآت المتوسطة التي توظف ما بين 20 ـ 49 عاملا 5 ٪، بينما شكلت المنشآت التي توظف ما بين 50 ـ 99 عامل ما نسبته 1.9 ٪ فقط وهي النسبة الأقل من إجمالي المنشآت الفعالة المشمول بأحكام الضمان الاجتماعي حسب العمالة للعام 2019، وبلغت المنشآت الكبيرة التي توظف 100 عامل فأكثر ما نسبه 2.2 ٪ من إجمالي المنشآت الفعالة، والجدير بالذكر أن عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حسب بيانات تعداد المنشآت الاقتصادية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة أكثر من ضعفي عدد المنشآت الفاعلة والمشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي.

جدول 1 :عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المحافظة وفئة العمالة 2018 **المصدر: دائرة الاحصاءات العامة**

	المحافظة	المجموع	4 ـ 1	9 ـ 5	19 ـ 10	49 ـ 20	99 ـ 50	249 ـ 100	=>250	نسبة عدد الشركات الموظفة لأربع أشخاص فما دون من عدد الشركات العاملة لكل محافظة
01	عمان	74,877	63,248	6,354	458	1,575	583	458	248	% 84
02	لبلقاء	11,291	10,576	489	17	60	18	17	12	% 94
03	الزرقاء	24,416	23,066	833	27	162	37	27	24	% 94
04	مأدبا	3,812	3,671	82	5	13	4	5	1	% 96
05	إربد	26,145	24,544	1,062	25	138	29	25	22	% 94
06	المفرق	4,991	4,682	207	4	17	12	4	3	% 94
07	جرش	3,715	3,581	88	1	8	3	1	2	% 96
08	عجلون	3,440	3,281	111	1	14	2	1	0	% 95
09	الكرك	6,211	5,871	238	1	23	12	1	3	% 95
10	الطفيلة	1,942	1,883	43	0	5	5	0	0	% 97
11	معان	2,628	2,435	134	33	16	4	3	3	% 93
12	العقبة	4,051	3,500	360	91	56	23	10	11	% 86

أصبحت الريادة والإبداع المصدر الأساسي للنمو وزيادة الثروات في العالم، حيث أن التقديرات تشير نحو 85_50 ٪ من ثروات العالم في الفترة الأخيرة جاءت نتيجة براءات الاختراع وطرق الإنتاج الجديدة، ووفقاً لمؤشر ريادة الأعمال العالمي الصادر عن معهد ريادة الأعمال والتنمية العالمي لعام 2018، والمعنى بقياس نوعية ريادة الأعمال في الاقتصاد وحجمها، فقد حل الأردن في المرتبة 49 عالميا وبمجوع نقطي بلغ 36.5 نقطة مئوية، ما يعني بأن أمام الأردن مساحة كبيرة لتحسين البيئة الريادية بشكل عام، وما يعني ضرورة توفير بيئة ملائمة تضمن نجاح المشاريع الريادية.

إن ريادة الأعمال هي أحد المحركات الاقتصادية المهمة ومن أهم الأدوات المُعوّل عليها من أجل خلق وظائف للباحثين عن عمل خصوصًا الشباب، ويمكن تعريف ريادة الأعمال للأفراد بشكل بسيط على أنها التمكن من إنشاء المشاريع التجارية وحسن إدارتها والقدرة على استدامة وتطوير وتنمية هذه المشاريع ومن الضروري الاستمرار في دعمها وتمكينها وخلق منظومة متكاملة مفعمة بالحيوية لهؤلاء الرياديين من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار ورعاية الأفكار المبتكرة، ويعتمد دعم ريادة الأعمال على عدة عناصر منها دعم ثقافة رأس المال المغامر، وتقليل التحديات أمام وصول رواد الأعمال إلى مصادر التمويل، ووضع القوانين والتشريعات الملائمة لتسهيل سهولة ممارسة الأعمال، وتمكين الشركات الريادية والصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأسواق الدولية.

أشارت دراسة صادرة عن "ومضة" والتي تعمل في مجال تسريع البيئة الحاضنة لريادة الأعمال في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن تركز بدء التشغيل الأولي للشركات الريادية "Preseed Startups" في الوطن العربي كما هو مرفق في الشكل أدناه، وحققت المملكة ما نسبته 10.4 ٪ من قيمة التركز وبترتيب الثالث عربياً، في حين تتمركز غالبية الشركات الناشئة في دولتي الإمارات العربية المتحدة ومصر، ويأتي هذا التركز نتيجة إنشاء نظام ريادي توأم مع الرياديين والمتطلبات الاستثمارية.

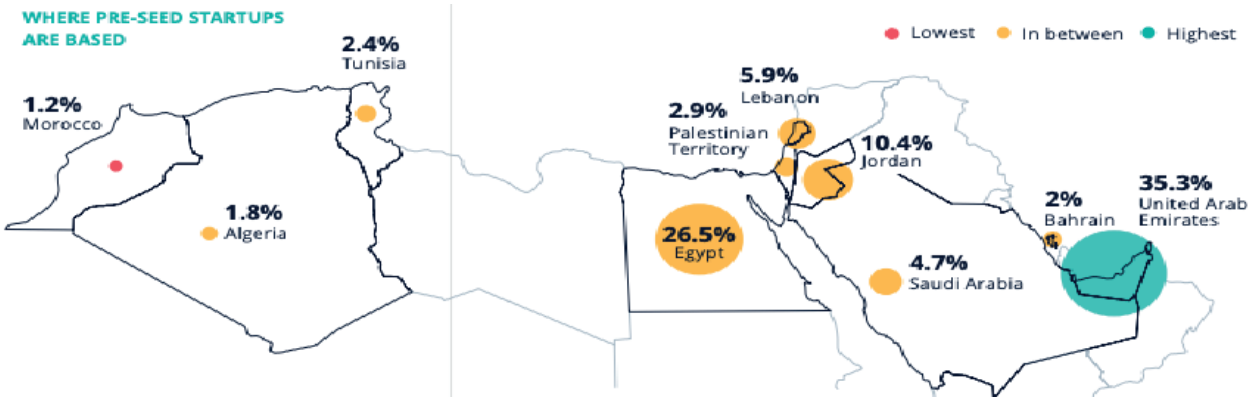

دراسة صادرة عن "ومضة" بعنوان: The state of preeseed startups in Mena

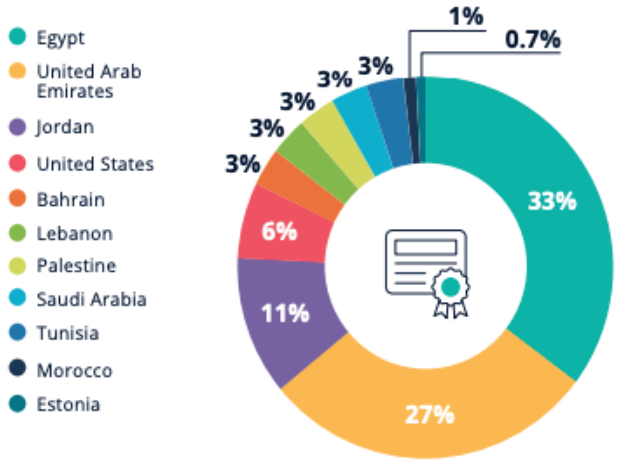

دراسة صادرة عن "ومضة" بعنوان: The state of preeseed startups in Mena

أيضاً نشرت الدراسة نسب البلدان التي تم فيها تسجيل الشركات الريادية والتي شاركت بهذه الدراسة والبالغ عددها 627 شركة، وأظهرت البيانات أن ما نسبته 11 ٪ من هذه الشركات تم تسجيلها وبدء نشاطها التجاري في الأردن، كما هو مرفق في الشكل.

ويظهر مؤشر الابتكار العالمي لعام 2020 أن المملكة قامت بتحسين ترتيبها بأربعة راكز، وجاء ترتيب المملكة في عام 2010 58 عالمياً من بين 132 دولة شملها التقرير.

يتطلع المنتدى إلى مضاعفة هذه النسب والأرقام والارتقاء بالبيئة الريادية في الأردن لقيادة النمو الاقتصادي وكما هو مدرج في النقاط الثلاث أدناه: كما يرى المنتدى أهمية تعريف قطاع الريادة من حيث التشريع، نسب الفوائد على القروض، البرامج المساعدة لدعم المشاريع الناشئة في المراحل المبكرة ولعدد من السنوات حتى تتمكن من نموها وتكون قادرة على المحافظة على هذا النمو وايجاد فرص عمل أكثر للشباب، و التنويع الاقتصادي، وتعزيز الابتكار، وزيادة الإنتاجية، والأنشطة التسويقية والأبحاث التطبيقية.

إن البيئة الريادية في الأردن تفتقر إلى تعريف الشركات الريادية والملزم لكل أصحاب العلاقة حتى يتم الاستفادة من هذا التعريف في تعديل التشريعات والقوانين الناظمة لسهولة ممارسة أعمالها، ومنح حوافز لمثل هذه الشركات ضمن فئات تتدرج إلى وصول هذه الشركات الريادية إلى الحد الذي يضمن نموها وتقدمها.

إن غياب التعريف الواضح للشركات الريادية وحتى الصغيرة والمتوسطة أضاف بعض التحديات أمام أصحاب المصلحة في كيفية دعم هذه الشركات وتمكينها، وأضاف أضعاف هذه التحديات للشركات نفسها لمساواتها بالشركات العادية التي تتمتع بالملاءة المالية مما سيؤدي إلى خروج عدد من هذه الشركات من السوق الأردني. إن تحفيز الشركات الريادية وعدم الخلط ما بينها وبين الشركات الصغيرة والمتوسطة يكون من خلال الاستهداف الصحيح لهذه الشركات، ويرى المنتدى أن الاستهداف الصحيح يبدأ من حيث التصنيف والتعريف ومن ثم يمكن أن يتم توجيه التشريعات، الأنظمة، والمؤسسات بشقيها الحكومية والغير حكومية لتوفير الحوافز وخدمات تُقدم لتحفيز الشركات الريادية بالحد

أولاً: توحيد مرجعيات الريادة:

تشير التقديرات إلى أن هناك ما يزيد على 150 مؤسسة ومشروعًا وبرنامجًا ينشط في الأردن معنيّ بتقديم مختلف الخدمات لرواد الأعمال، منها الصندوق الأردني للريادة، والذي جاء استجابةً للتوصية الأولى لمجلس السياسات الاقتصادية الأردني، وتأسس برأسمال مقداره 98 مليون دولار أمريكي، منها 50 مليون دولار من البنك الدولي و48 مليون دولار من البنك المركزي الأردني.

كما أن هناك العديد من المنظمات والمؤسسات والمبادرات والبرامج غير الربحية بالإضافة إلى الشركات وحاضنات الأعمال التابعة للقطاع الخاص تقوم بتقديم الخدمات والدعم للرياديين وبالنظر إلى الخدمات التي يتم تقديمها للرياديين فهي متعددة تبدأ بالتوعية والتثقيف بأهمية العمل الريادي، وبناء القدرات في دراسة الفكرة من حيث الجدوى الاقتصادية والتي تشمل الدراسة السوقية، وكلفة الإنشاء، ودراسة التدفقات النقدية والتوقعات الربحية، ثم بناء قدرات الرياديين على وضع خطة للمشروع.

يؤكد المنتدى على أهمية توحيد الجهود لدعم قطاع الريادة وتحيد مرجعيات الريادة، وأن تكون وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة هي الحاضنة والمظلة الأساسية للريادة على مختلف المراحل، منها:

تحفيز الشباب على الريادة: يكمن هذا التحفيز بالتعاون مع الجهات المختلفة مثل وزارة الشباب، الثقافة، التعليم والتعليم العالي، وذلك لغرس قيم الريادة وزيادة الوعي حول أهمية هذا القطاع.

المظلة لحاضنات الأعمال في الأردن: بحيث تكون الوزارة هي الموجه للرياديين الذين يسعون الى الاستفادة من خدمات حاضنات الأعمال أو الخدمات الاستثمارية، كذلك لزيادة التواصل الفعال ما بين الشركات الريادية، الحاضنات والوزارة وعمل متابعات دورية من قبل الوزارة للرياديين للاطمئنان عليهم وعلى مشاكلهم وتعريفهم بالتمويل والخدمات المتاحة، سواء خدمات مقدمة من منصات استثمارية، حاضنات أعمال، أو من مبادرات المسؤولية الاجتماعية المقدمة من شركات القطاع الخاص، لتلعب الوزارة دور الـ "Lifeline" لمساعدة جميع الرياديين الذين يواجهون مشاكل حقيقية من خلال "Hotline".

التمويل: إن تنظيم تمويل الشركات الريادية سيساهم في دعم وتقدم هذا القطاع، لذا يوصي المنتدى على أهمية دور الوزارة في التنسيق على أعلى المستويات ما بين الحكومة ممثلة بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة والبنك المركزي المنظم للجهات الممولة بمختلف الأشكال، وذلك لخلق انسجام في السياسات التي تستهدف دعم وتحفيز الشركات الريادية وبمختلف الطرق والوسائل ووضع السياسات المناسبة للجهات الممولة سواء البنوك، الشركات التمويلية، أو غيرها من الجهات المقدمة للقروض بحيث تون تشجيعية ويمكن اياد الآليات ضمانها.

استدامة المشاريع: يوصي المنتدى على أهمية دور الوزارة في التوجيه والتعاون مع حاضنات الأعمال لدعم استدامة المشاريع الريادية فمن الضروري المساهمة في تشبيك هذه الشركات مع الأسواق خصوصا في المناطق الأقل حظاً سواء الأسواق المحلية وحتى الدولية ولا يقتصر دور الحاضنات على التدريب وإنما المتابعة. كما أن عددًا من المشاريع الريادية القائمة يمكن توفير خطط نمو فاعلة لها من أجل تعزيز قدراتها التنافسية وتعظيم قيمتها، وبالتالي تحقيق فوائد اقتصادية وتنموية أكبر للرياديين ومناطقهم، والجدير بالذكر أنه يجب إعادة النظر في بعض النصوص القانونية لطرح عطاءات المؤسسات الحكومية حتى تستطيع الشركات الريادية المنافسة على مثل هذه المشاريع، فبعض العطاءات تتطلب وجود رأس مال كبير، كفالات، وخبرة وغيرها مما يتعارض مع فكرة الريادة، لذا يؤكد المنتدى على أهمية السماح للشركات الريادية الوطنية على أن تنافس ضمن ضوابط وكفالات معينة تراعي مفهوم الريادة.

التصفية والخروج: يرى المنتدى أهمية دور الوزارة في التنسيق والمتابعة مع أصحاب العلاقة في إيجاد آليات واضحة للخروج للمشاريع الريادية المتعثرة، بحيث تساهم هذه الآليات الواضحة والمبسطة في تقليل المخاوف عند الرياديين وتعزز الاقدام على المشاريع الريادية وذلك بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، مراقبة الشركات وغيرها من أصحاب العلاقة.

ثانياً: زيادة الوعي المجتمعي بمفهوم الريادة:

إن من أساسيات النهوض بواقع الريادة يتطلب "وعي مجتمعي" بأهمية دعم الريادة من قبل أفراد المجتمع وخلق حس من المسؤولية من أفراد المجتمع تجاه المشاريع الريادية وأهمية دعمها. وتخصيص جزء من المشتريات والنشاطات لدعم المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات الريادية. لذا يوصي المنتدى بأهمية رفع مستوى الوعي عند أفراد المجتمع بتخصيص جزء من مشترياتهم ونشاطاتهم للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الشركات الريادية.

يتطلع المنتدى إلى خلق تنسيق عالي المستوى ما بين الشركات الكبيرة والحكومة ممثلة بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لإيجاد أنظمة داخلية ضمن الشركات الكبيرة في تخصيص جزء من أعمالها والاستعانة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها الشركات الريادية (Outsourcing)، أيضاً لابد من أهمية تخصيص جزء من الأعمال الحكومية للعمل مع هذه الشركات وهذا سيساهم في رفع مدى الطلب على الشركات الريادية و سيساهم في ضمان ديمومتها ونموها.

ولتحقيق مبدأ (Outsourcing) في الأعمال الحكومية للشركات الريادية لا بد من النظر إلى الجانب التشريعي والذي يحد في بعض الأحيان من عمل الشركات الريادية ضمن هذه النشاطات، بحكم أن رأس مالها محدود ومتواضع بالمقارنة مع الشركات الكبيرة ولا تستطيع تقديم الكفالات المطلوبة ضمن العطاءات الحكومية وغيرها.

ثالثاً: الممارسات الحديثة في الريادة والمناطق الريادية الخاصة:

مع التقدم الهائل في الثورة الصناعية والتي عززت بالتكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، علوم البيانات، إنترنت الأشياء وتقنيات النانوتكنولوجي والـ "بلوك شين"، لابد هنا من الإشارة إلى أهمية تحفيز الريادة إلى أمثال هذه التقنيات الحديثة، كما لابد من الإشارة إلى أهمية توجيه رواد الأعمال نحو الاقتصاد الدائري والذي يهدف إلى القضاء على الهدر في المواد والاستخدام المستمر للموارد والمتوقع أن ينمو بحجم كبير خلال السنوات القادمة، كما يعتبر نموذج الاقتصاد الدائري أحد أهم الأدوات لتحقيق النمو المستدام، ويضيف اعتبارات اقتصادية جديدة تتعلق بكفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتقليل تكاليف الإنتاج، علاوة على أنه يساهم ايجابياً على الصعيد البيئي.

كما يوصي المنتدى على أهمية دور القطاع الخاص في الأردن في دعم قطاع الريادة من خلال الاعتماد على موردين محليين وخدمات مقدمة من نفس المجتمعات المحلية، وذلك لمساعدتهم في إنشاء أعمال مستدامة تخدم مدخلات إنتاجهم وهذا يساعد على خلق المزيد من الشركات وزيادة الاعتماد المحلي من قبل الشركات الكبيرة تجاه الريادية والصغيرة أيضاً (Top to Bottom). ويرى المنتدى ضرورة مساهمة القطاع الخاص في تشكيل أمثال هذه الترابطات مع الشركات الريادية والصغيرة والمتوسطة، وذلك لزيادة الطلب على خدماتهم المقدمة أيضاً، حيث أن التشبيك في ما بين المنشآت الكبيرة مع الريادية والصغيرة والمتوسطة يساعد على تطوير كافة المنشآت، ويجعل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تجاوز الأخطار التي تواجهها وبالتالي رفع تنافسيتها، إذ تصبح نشاطاتها أيسر وقابلة للاستدامة ضمن تجمعات جغرافية وقطاعية.

يرى المنتدى أهمية إعادة النظر في تحقيق احتياجات رواد الأعمال على مختلف الأصعدة، فعلى صعيد البيئة التنظيمية؛ يؤكد المنتدى على أهمية وجود مناطق تنموية خاصة للرياديين تتمتع بتقديم اعفاءات وامتيازات مبنية على الميز التنافسية للمناطق وذلك مثل: خلق منطقة تنموية خاصة للرياديين في منطقة البتراء تقدم لهم خدمات وتتمتع بميزات تشجع عمل الرياديين على مشاريع تساهم في زيادة تنافسية البتراء سياحياً واقتصادياً، علاوة على ذلك إنشاء محطات ريادية بالقرب من التجمعات الصناعية وذلك لتشجيع الرياديين في خلق منتجات مبتكرة تساهم في تقليل كلف الانتاج لهذه المصانع وتساهم في إدخال مفهوم التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى الصناعة الأردنية.

أما على الصعيد التشريعي لهذه المناطق؛ يرى المنتدى أهمية إدراج صناديق رأس المال المغامر ضمن منطقة اقتصادية ريادية جديدة معنية بالريادة والاستثمار تتمتع بتشريعات ومزايا خاصة وتقدم التسهيلات المطلوبة للرياديين خصوصاً في السنوات الاولى، مثل: إعفاء هذه الشركات من رسوم رخص المهن والتسجيل خلال سنواتها الأولى، تقديم حزم تحفيزية ضريبية خاصة لهذه الشركات بحيث تتوائم مع تطلعات واستراتيجيات المملكة، تقديم نسب فائدة تفضيلية على القروض البنكية لهذه الشركات وبضمان من الشركة الأردنية لضمان القروض، إنشاء برامج خاصة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لمثل هذه الشركات وبما يتناسب مع حجمها، تحسين القوانين الناظمة لسهولة ممارسة أعمال، ودعم ريادة السيدات للوصول بالنهاية للمساواة والعدالة بين الجنسين.

الاستنتاجات والتوصيات:

- ضرورة ايجاد تعريف موحد لمفهوم الريادة والشركات الريادية بحيث تستطيع مختلف السياسات استهدافها ومختلف البرامج، المؤسسات والأفراد الذين يسعون للتعامل مع الشركات الريادية، على أن يرافق ذلك تحديث التشريعات والقوانين الناظمة لسهولة ممارسة الأعمال والحوافز المقدمة لكل فئة.

- يرى المنتدى أن اجراءات التصفية والخروج من السوق للشركات الريادية مازالت تعاني من اجراءات طويلة قد تسبب في احجام الرياديين عن تأسيس الشركات، مما يتطلب تسهيل هذه الاجراءات جنباً إلى جنب مع اجراءات دخول السوق.

- ايجاد الآليات المناسبة من قبل الجهات الناظمة لدعم جميع مراحل الريادة بما فيها المراحل البدائية (ايجاد الفكرة، التمويل، التوسع، النمو وغيرها) لتتمكن من المنافسة وخصوصاً ضمن سنواتها الأولى.

- يشدد المنتدى على ضرورة اطلاق برامج توعوية لافراد المجتمع تهدف إلى تشجيع الاقبال على السلع والخدمات التي يقدمها الرياديون وذلك لضمان تحقيق الاستدامة والنمو.

- يرى المنتدى ضرورة ايجاد مدن ذكية توفر البيئة الريادية والحاضنة التي تدعم الريادة والشركات والمشاريع الريادية، بحيث تحكمها تشريعات ورسوم وضرائب بالحد الذي يضمن دوام هذه الشركات ويعزز نشاطها، على أن توفر هذه المدن الذكية برنامج وطني للريادة لاستدراج الأفكار الريادية التي تخدم التحديات الحكومية مثل "Global Entrepreneur Program" بالمملكة المتحدة.

- إعفاء الشركات الريادية من ضريبة "Withholding tax ٪ 5" والتي توضع على المستشارين لدى هذه الشركات حتى يتم السماح لهم باستقطاب موظفين بدوام جزئي خصوصاً ضمن مراحلهم الأولى، وذلك لتقليل الأعباء المالية عليهم.